29 January 2013
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت (غيانا)

المحتويات

كلمة رئيس الجمعية العامة

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

كلمة رئيس الجمعية العامة

١ - السيد يرميميتش (صربيا)، رئيس الجمعية العامة: قال إن اللجنتين الثانية والثالثة ينبغي أن تستمرا في تحسين تعاونهما وتنسيقهما، حيث تتضمن ولايتاهما عددا من القضايا الحيوية والمترابطة. فالممارسات الزراعية غير المستدامة وانخفاض الإنتاجية وانخفاض الاستثمار وتدهور الأراضي وندرة المياه وتغير المناخ قد اجتمعت لتخلق نقصا مزمنيا في الإمدادات، مما يؤثر على ناتج العديد من الدول الأعضاء الضعيفة. وينبغي للجنة أن تركز جهودها على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، خاصة النهج الشامل ذي المسارين لتحقيق الأمن الغذائي، الذي يجمع بين الإجراءات الفورية وبين البرامج الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل.

٢ - وقال في معرض كلامه عن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ينبغي أن تحتفظ بطابعها العالمي والطوعي مع التحول في الوقت نفسه إلى مزيد من الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وقد تضمنت توصيات الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/320-E/2012/89) تحليلا وافيا للقضايا المطروحة. وينبغي للجنة الثانية أن تضع استراتيجيات لكفالة حصول البلدان المستفيدة على خدمات دعم أكثر اتساقا وفعالية من حيث التكلفة. وتقارير الأمين العام المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية (A/67/184) والمتعلقة بالطرائق العملية

لمتابعة تمويل التنمية (A/67/353) خطوة مهمة نحو إنشاء نهج يركز على التنمية بقدر أكبر في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٣ - وأضاف قائلا إن مجموعة العشرين قد بدأت في الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في الشؤون الاقتصادية العالمية على الرغم من التساؤلات المثارة باستمرار بشأن شفافيتها وشموليتها ومشروعيتها. إن الجمعية العامة، التي تستند إلى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، يمكن أن تضطلع بدور مهم في سد الفجوة؛ ومع ذلك يجب أن تعمل مع تلك المجموعة. وأضاف أنه رغم ذلك يعتزم البدء في عملية مفضية إلى إنشاء إطار استشاري يشمل الجمعية العامة ومجموعة العشرين، وربما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ووفقا للقرار ٦٦/٢٥٦، سيكون من المفيد أن تعقد الجمعية العامة مناقشة غير رسمية رفيعة المستوى بشأن موضوع الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل تدارس طرائق زيادة التعاون ومعالجة بعض القضايا التي ستناقشها المجموعة في قمتها المقبلة.

٤ - وأردف قائلا إن مشروع القرار الخاص بمتابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (A/C.2/67/L.25)، المعروض حاليا على اللجنة، ينص على عقد مؤتمر للمتابعة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في أيار/مايو ٢٠١٣ وأعرب عن أمله أن يناقش مقترحه المتعلق بإيجاد إطار للتشاور في ذلك المنتدى، إن رغبت الدول الأعضاء في ذلك. وأضاف أن مبادرته تهدف إلى إتاحة الفرصة لأعضاء مجموعة العشرين ودول أخرى على السواء للتعبير عن آرائها، وأن الجمعية العامة هي المنتدى الأنسب لإجراء مناقشة من هذا القبيل.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)
(A/C.2/67/L.35)

مشروع القرار A/C.2/67/L.35: تعزيز الربط الإلكتروني عبر طريق المعلومات الفائت السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية

٧ - السيد ماماداليف (أذربيجان): قال في معرض تقديمه مشروع القرار إن أستراليا قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. إن مشروع الربط الإلكتروني عبر طريق المعلومات الفائت السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية يهدف إلى الارتقاء بربط وسط منطقة البلدان الأوروبية الآسيوية بالنظام الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق إنشاء طريق رئيسي جديد بين النقطتين الرئيسيتين لتبادل البيانات على الإنترنت في فرانكفورت وهونغ كونغ. وسيؤدي هذا الطريق فائق السرعة إلى تحسين الاتصال بشبكة الإنترنت في العالم النامي، وإلى تيسير تطوير التطبيقات لصالح الاقتصادات الناشئة وتوفير الوسائط المتعددة وخدمات الحوسبة السحابية للأسواق المتسعة. وسبق أن تلقى المشروع دعم المنظمات الدولية ذات الصلة، ولكنه يحتاج إلى دعم سياسي أوسع من أجل تعزيز خطة الربط الإلكتروني العالمي.

٨ - الرئيس: قال إن أوزبكستان وجورجيا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)
(A/C.2/67/L.34)

مشروع القرار A/C.2/67/L.34: مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية

٩ - السيدة دافيدوفيتش (إسرائيل): قالت في معرض تقديمها مشروع القرار إن أرمينيا وأنتيغوا

٥ - ومضى قائلاً إن الجمعية العامة أُطلعت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على نتائج الاجتماعين الذين عقدهما فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أنشئ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أظهرت الدول الأعضاء روح الشمولية والشفافية، وكانت المناقشة ذات طابع تفاعلي. وأضاف أنه يفهم أن هذه الإحاطات الإعلامية من المرجح أن تجري بعد كل اجتماع لاحق للفريق الرفيع المستوى. وكان أحد الأسئلة المهمة المطروحة يتناول مدى ارتباط المهام التي حددها الفريق الرفيع المستوى بالولاية التي منحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للجمعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. فمن المهم للغاية تعزيز التنسيق فيما بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة والجهات المؤسسة المعنية الأخرى. فأعمال منظومة الأمم المتحدة يجب أن يعزز كل منها الآخر وأن تتجنب الازدواجية. ومن ضمن المهام الرئيسية للجمعية العامة إنشاء منتدى رفيع المستوى وإطلاق عملية حكومية دولية حول التنمية المستدامة. وقال إنه يعتزم تعيين ميسرين واضعاً تلك الغاية في الاعتبار.

٦ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة أيضاً تضطلع بمهمة الدعوة إلى انعقاد فريق عامل معني بوضع قائمة بأهداف التنمية المستدامة. وللأسف، لم تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن التوزيع الإقليمي للمقاعد بحلول الموعد النهائي المحدد في المؤتمر. وحث الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن؛ وقال إن عدم القيام بذلك سيُعرض نتائج المؤتمر للخطر. فإيجاد حل للمأزق يحظى بأهمية بالغة من أجل وضع خطة تنمية واحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - الرئيس: قال إن بروندي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

وبربودا وأوكرانيا وبابوا غينيا الجديدة وموناكو، قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن مباشرة الأعمال الحرة تضطلع بدور مهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير المهارات والفرص، وهو ما يؤدي بدوره إلى الابتكار وإيجاد فرص العمل وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في نهاية المطاف. ومن شأن تأييد الدول الأعضاء لمشروع القرار أن يكفل تحول مباشرة الأعمال الحرة إلى قاطرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/67/L.33)

مشروع القرار A/C.2/67/L.33: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

١٠ - السيد خليل (مصر): قال في معرض تقديمه مشروع القرار، إن بروني دار السلام وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وسري لانكا والصومال وغينيا - بيساو وفييت نام ومالي قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وأضاف أن مشروع القرار تتجلى فيه الاستنتاجات الواردة في التقرير ذي الصلة المقدم من الأمين العام (A/67/91-E/2012/13) والمتمثلة في أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يواصل تعميق المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ويرتبط بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.